جمعية حقوق المواطن • بتسيلم • مسلك– مركز للدفاع عن حريّة الحركة • اللجنة الشعبية لمكافحة التعذيب في إسرائيل • "يش دين" • "هموكيد"– مركز الدفاع عن الفرد • عدالة أطباء لحقوق الإنسان– إسرائيل • "شومري مشباط"– حاخامات لحقوق الإنسان

24 كانون الثاني 2010

إلى حضرة
السيد بنيامين نتنياهو
رئيس الحكومة
القدس

تحية وبعد،

المبحث: دعوة فورية لإقامة جهاز تحقيق مستقل للتحقيق في شبهات "الرصاص المصبوب"

نحن، تنظيمات حقوق إنسان في إسرائيل، نكرر مطالبتنا الحكومة الإسرائيلية بأن تقوم فورًا ومن دون تأجيل بإقامة جهاز تحقيق مستقلّ وحرّ، لغرض التحقيق جذريًا في الشبهات التي أثيرت بصدد انتهاكات للقوانين الدولية خلال عدوان "الرصاص المصبوب". نحن نتوجّه بهذا الطلب ثانية، بالرغم من الردود السلبية التي تلقيناها حتى اليوم، كوننا نعتقد أنّ هذه المسألة هي مسألة جوهرية تكمن في صلب المجتمع في إسرائيل. مرّ منذ انتهاء العدوان ما يقرب السنة، وستبدأ خلال وقت قصير مداولات في مؤسّسات الأمم المتحدة تتعلق بتطبيق الطرفيْن لتوصيات تقرير لجنة غولدستون، حيث كانت واحدة من أهمّ توصياته مطلب إجراء تحقيق إسرائيلي مستقلّ حول الشبهات المتعلقة بانتهاك القوانين الدولية.

ومؤخرًا، قال النائب العسكري العام إنه جرى حتى الآن فتح 27 تحقيقًا في شرطة التحقيق العسكرية بما يخصّ أحداثًا متفرقة. ويجري التحقيق في سائر الشبهات عن طريق "تحقيقات ميدانية".

إلا أنّ تحقيقات واستقصاءات شرطة التحقيق العسكرية لا تستوفي واجب التحقيق ولا تلبي أهدافه. فأولاً، تقوم تحقيقات شرطة التحقيق العسكرية بفحص انحرافات عن الأوامر المتبعة. لذلك، فإنّ هذه التحقيقات تلائم الحالات التي تدور حول شبهة في ارتكاب أمر ما يخالف أوامر الجيش. مقابل ذلك، فإنّ المعطيات الكثيرة التي كُشف عنها حتى اليوم، ومن ضمنها التحقيقات والاستقصاءات التي أجرتها تنظيمات إسرائيلية ودولية، تثير الشكوك في أنّ الكثير من ممارسات المسّ بالمدنيين والممتلكات والمباني المدنية خلال عدوان "الرصاص المصبوب"، كانت نتاجًا لسياسة جرت بلورتها على المستويات الرفيعة في الحكومة والجيش، وبتصديق من النيابة العسكرية. وعليه، يجب على التحقيق أن يشمل فحصًا للأوامر وللتعليمات التي صدرت عشية العدوان وخلاله. وكي يتسنى التحقيق في الشبهة بإصدار أوامر غير قانونية أو أنّ نهج القتال كان منافيًا للقوانين الإنسانية الدولية، يتوجب وجود جهة غير خاضعة لمُتخذي الأوامر ولم تكن ضالعة في بلورة الأوامر والتعليمات عشية الخروج إلى العدوان.

ثانيًا، يجري التحقيق في الشبهات الأساسية، كما أسلفنا، عن طريق "استقصاءات ميدانية"، فقط. الحديث يدور هنا عن استقصاءات يُجريها ضباط رفيعون، لتُنقل إلى فحص النائب العسكري العام. نحن نرى في هذا الإجراء إجراءً منقوصًا على مستوى ثلاثة أشكال مختلفة:

أ. **إنعدام الاستقلالية**- الحديث يدور عن فحص يجريه "ضالعون" غير مستقلين في علاقتهم بالجهات والأشخاص الذين من المفترض فحص قراراتهم وأفعالهم. فمثلا وعلى وجه الخصوص، عندما نرى أنّ النائب العسكري هو القاضي والناهي المركزي في المسألة، رغم أنه كان ضالعًا في اتخاذ القرارات قبل الخروج إلى العدوان وخلال الاقتتال؛

ب. **إنعدام الشفافية** – التحقيقات الميدانية هي تحقيقات سرية وليست هناك أية إمكانية لمعاينتها. وكتحصيل حاصل، فإنّ الحديث يدور عن إجراء فحص لا نعرف طريقة جدية لمراقبة مصداقيته وجديته؛

جـ. **إنعدام الفاعلية** – القائمون على التحقيقات والاستقصاءات ليسوا محققين مهنيين، كما أنّ الغاية من وراء التحقيقات لا تكمن في الكشف عن مخالفات للقوانين، بل استقصاء الأفشال الميدانية. وعليه، وإلى جانب حقيقة أننا نتحدث عن إجراء غير مستقل وغير شفاف، من الواضح أنّ إجراء الفحص بواسطة الاستقصاءات لن يؤدي وبشكل معقول إلى نتائج موضوعية تتعلق بالمسؤولية عن الممارسات التي تمّت.

وفعلا، قامت لجنة الأمم المتحدة برئاسة القاضي غولدستون بالتوقف عند عدم ملاءمة الاستقصاءات الميدانية وتحقيقات شرطة التحقيق العسكرية، كأداة تحقيق ملائمة، إضافة إلى تشديدها على واجب دولة إسرائيل إجراء تحقيق مستقل وفعال، يفتقر إلى الأعطاب التي تميز وسيلتي التحقيق المذكورتين. وبما أنّ إجراءات الفحص التي بادرت إليها إسرائيل منذ نشر التقرير لا تختلف عن تلك التي سبقت نشره، فنحن نعتقد أنّ الأعطاب التي أشارت إليها اللجنة لا تزال قائمة، اليوم أيضًا.

في ظلّ ما أوردناه، نحن ندعوك، وبلا تأخير إضافيّ، إلى إقامة جهة تحقيق مستقلة، تقوم بإدارة تحقيقات مستقلة وفعالة في الحالات التي يُشتبه فيها بأنّ القوات الإسرائيلية انتهكت تعليمات القوانين الدولية خلال عدوان "الرصاص المصبوب". نحن نعتقد أنّ هناك حاجة لدمج مختصّ أجنبي في القوانين الإنسانية الدولية، بحيث يُضيف ضمّه وزنًا لضمان مصداقية التحقيق وجديته. ويجب على التحقيق أن ينظر في مسلكيات إسرائيل خلال عدوان "الرصاص المصبوب"، بما في ذلك فحص مسؤولية المستويين السياسي والقيادي العسكري. كما يجب تفويض هذه الجهة إعداد بنية تحتية قانونية لممارسات الجيش المستقبلية، بحيث تتلاءم الأوامر والتعليمات التي ستجري بلورتها مع واجبات إسرائيل وفق ما تقتضيه القوانين الدولية.

نحن نقترب من نهاية الفترة الزمنية التي حددها تقرير غولدستون للطرفين لإجراء تحقيقات مستقلة، قبل أن يجري نقل التحقيق في الشبهات إلى المنتديات الدولية والأجنبية. إنّ رفض دولة إسرائيل إجراء تحقيق مستقل

سيجعل ضباطًا في الجيش ووزراء في الحكومة السابقة عرضة للتحقيقات والمحاكمات، التي يمكن أن تجري في خارج البلاد.

لقد كان نطاق المسّ بالسكان المدنيين خلال العدوان غير مسبوق. ولا يزال هؤلاء المدنيون عرضة لسياسة الإغلاق والعقاب الجماعيّ، اللذين يمنعان إعادة ترميم وتسيير حياة سوية، حتى بعد انتهاء الحرب. الشبهات التي أثيرت بما يخصّ مسلكيات الجيش كانت صعبة وشديدة الخطورة. للجمهور في إسرائيل الحقّ في الحصول على تفسيرات تتعلق بالأمور التي ارتكبت باسمه في قطاع غزة.

مع فائق الاحترام،

حجاي إلعاد مدير عام جمعية حقوق المواطن في إسرائيل	جسيكا مونطل مديرة عامة بتسيلم	ساري بشي مديرة عامة مسلك- مركز للدفاع عن حريّة الحركة	يشاي منوحين مدير عام اللجنة الشعبية لمكافحة التعذيب	روعي مؤور مدير عام "يش دين"
داليا كيرشطاين مديرة عامة "هموكيد"- مركز الدفاع عن الفرد	حسن جبارين مدير عام عدالة	هداس زيف مديرة عامة أطباء لحقوق الإنسان	اريك أشرمن مدير عام "شومريه مشباط"- حاخامات لحقوق الإنسان	

نسخ:

الوزراء في الحكومة

السيد ميني مزوز، المستشار القضائي للحكومة

العميد أفيحاي مندلبليط، النائب العسكري العام